



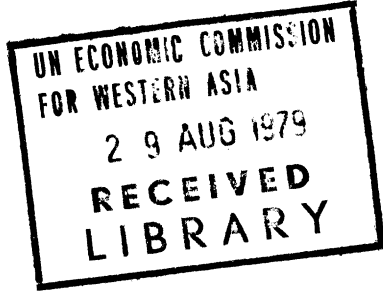
التوزيع: محدود
E/ECWA/NR/CONF.2/CP.13
٢٩ آذار/مارس ١٩٧٩
الاصـل : بالعربية

0793

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا



التقرير القومي
لدولة الامارات العربية المتحدة
المقدّم الى
مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لافراض التنمية
فيينا ، آب/اغسطس ١٩٧٩

79-2472

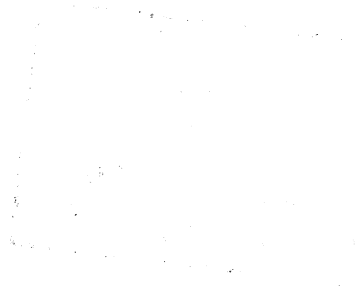
ESCWA Documents converted to CDs.

CD # 5

Directory Name:

CD5\NR\CONF2CP.13A

Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan



مراحل اعداد هذا التقرير

أولت دولة الامارات العربية المتحدة اهتماما كافيا بالدعوة التي تلقتها للمشاركة في المؤتمر أن المسؤولين في هذه الدولة يدركون مدى الحاجة لوضع قواعد محددة للتعامل بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا للنمو بهدف التوصل الى وضع قواعد لنظام اقتصادي عالمي جديد يتيح لشعوب الارض جميعا التمتع بنتائج التقدم والتطور .

وعلى ذلك فقد قامت وزارة الخارجية بالتعاون مع وزارة التخطيط في دعوة الوزارات المعنية لاعداد تقارير عن منجزاتها في مجال استخدام العلم والتكنولوجيا وكذا الصعوبات التي تواجهها واحتياجات التنمية في اطار مسؤولياتها . وتلقت وزارة التخطيط ردود الوزارات المختلفة حيث قامت باستخلاص مسودة التقرير القومي من واقع المعلومات التي تضمنتها هذه الردود .

وحين انتهت وزارة التخطيط من اعداد مسودة هذا التقرير تم عرضه على خبير الامم المتحدة الذي استدعته الوزارة خصيصا لهذا الغرض ثم دعيت ممثلي الوزارات المعنية للاجتماع لمناقشة المسودة المقترحة وادخلت التعديلات اللازمة عليها . وقد تم ذلك على مدى اجتماعين مطولين .

ونتيجة لهذا بين الاجتماعين ادخلت تعديلات جوهرية على مسودة التقرير بمساهمة الوزارات المختلفة ومن ثم اعيدت صياغة المسودة وعرضت للمرة الثانية على ممثلي الوزارات حيث تم اقرارها في صورتها الحالية .

وتأمل دولة الامارات العربية المتحدة ان يصل المؤتمر الى تحقيق اهدافه لتستطيع البشرية ان تتطلع الى آفاق الرخاء والسلام والا من المشترك .

والله ولي التوفيق .

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

مقدمة

ان دولة الامارات العربية المتحدة تدرك الالهية البالغة التي دعت الى عقد هذا المؤتمر كما تدرك الآمال المعقودة عليه للتوصل الى صيغة أكثر فعالية لرساء قواعد لنظام اقتصادى عالمى جديد يضمن تضييق الفجوة العلمية والتكنولوجية وبالتالي الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة .

وتأمل دولة الامارات العربية المتحدة ان يكون هذا المؤتمر فرصة للنقاش المثمر والحوار البناء وصولا لتحقيق هذا الهدف . . . وفي سبيل ذلك فان دولة الامارات العربية المتحدة تضع امام المؤتمر تجربتها الفتية في هذا المجال بكل ايجابياتها وسلبياتها وبأبكر قدر ممكن من الواقعية والدقة .

وترجو دولة الامارات العربية المتحدة ان تكون بذلك قد اسهمت في اثراء النقاش حول هذا الموضوع الحيوى والهام كما تأمل ان تكون قد اسهمت في القاء الضوء على معالم جزء حيوى واستراتيجى من هذا العالم .

عصر العلم والتكنولوجيا

اذا كان العالم قد استطاع في حقبة معينة من الزمن ان يطلق تسمية على هذا العصر او ذلك كعصر البخار او عصر الكهرباء فاننا في عصرنا الحالي لا نستطيع ان نفعل ذلك بعد ان استطاع العلم ان يمتد الى كل جوانب حياتنا بالتطوير والتخخير . ولذا فرسما كان عصر العلم والتكنولوجيا يصبح أنسب مصطلح لا طلاقه على هذا العصر . ومن هنا تبرز الالهية البالغة للدعوة لعقد مثل هذا المؤتمر ذلك لان التقدم العلمى والتكنولوجى الذى تركز في جانب من الكرة الارضية دون الاخر يحنج الى تعديل مسار بحيث يمكن احداث عطية توازن لمصالح المجتمع الانسانى ككل دون تفرقة او تمييز .

والدعوة لاحداث هذا التوازن لا ترتكز على منطلق انسانى فحسب بل ان المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل من الدول المتقدمة والنامية تحتم احداث مثل هذا التوازن .

فمن الناحية الاقتصادية لا تستطيع الدول المتقدمة ان تضمن استمرار اعتمادها على العالم النامى كمصدر للمواد الخام من ناحية وسوقا لاستهلاك منتجاتها من ناحية اخرى ان كثير من الدول النامية المصدر للمواد الخام كالنفط مثلا ترتبط قدرتها الشرائية للسلع الاستهلاكية بمدى استمرارية عائد المواد الخام المباعة الى الدول المتقدمة وثبات القيمة الحقيقية لهذا العائد . وان عدم تطوير ونمو الهيكل الاقتصادى للدول النامية ذات مصادر الدخل المتنوع يجعلها غير قادرة على استيراد هذه المواد المصنعة .

ومن الناحيتين السياسية والاجتماعية فان سلام العالم وأمنه مرتبطان الى حد كبير بمدى اتاحة الفرصة المتكافئة أمام الشعوب للتمتع بنتائج العلم والتكنولوجيا في عالم تقاربت فيه المسافات وزادت فيه طموحات الافراد من خلال التفاعل الثقافي المتبادل الامر الذي يزيد من حدة الشعور بالحرمان في ظل الدخول المنخفضة . . ولا يستقيم سلام او أمن في ظل وجود مثل هذه الاحباطات .

وطى هذا فان أفضل الوسائل لاهدات مثل هذا التوازن يأتي من خلال عمليات نقل أساليب العلم والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة الى العالم النامي حسب معايير وضرابطة معينة ومناسبة للطرفين والتي من المؤمل ارساء قواعد لها من خلال هذا المؤتمر .

ولكن الاقتصار على نقل وسائل العلم والتكنولوجيا في غياب القدرة على استيعابها وتطويرها وتطويعها للواقع المحلي لكل دولة نامية أو مجموعة من الدول وكذا في غياب القدرة على استحداث تكنولوجيا محلية لن يحقق الهدف المطلوب من تقليل عامل التبعية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي فرضت على العالم النامي حتى وقتنا الحاضر .

ومن هنا تبرز أهمية تعدد الخطوات التي يجب على الدول النامية اتخاذها في مجال نقل واستخدام أساليب العلم والتكنولوجيا بما يضع مثل هذا الاستخدام في صورته المثلى وهذه الخطوات يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية :

١- تحديد الامكانيات المحلية القائمة من موارد بشرية وطبيعية وغيرها في كل دولة نامية وذلك عن طريق الدراسة العلمية والراقصية من خلال مسح شامل ويتطلب ذلك معاونة الدول المتقدمة والجهزة والمنظمات الدولية للدول النامية لمساعدتها في تحديد هذه الامكانيات .

٢- مسح واستقصاء الاحتياجات التكنولوجية والعلمية التي تتيح لهذه الدول تطوير وتنمية امكانياتها وهنا أيضا للدول المتقدمة والمنظمات الدولية دور المساعدة في تحديد هذه الاحتياجات .

٣- وضع خطة قومية شاملة لاستخدام هذه الامكانيات في ظل توافر الاساليب العلمية والتكنولوجية لسد الاحتياجات المختلفة والمتزايدة لافراد المجتمع وصولا الى تقليص الفجوة الاقتصادية بين تلك الدول النامية والدول المتقدمة .

٤- اعداد الكوادر المحلية القادرة على استيعاب واستخدام الاساليب العلمية والتكنولوجية المطلوبة لعمليات التنمية .

٥- انشاء مراكز ودور العلم الخاصة باعداد الكوادر المحلية .

٦- انشاء مراكز للابحاث العلمية لتطوير الاساليب العلمية والتكنولوجية للاحتياجات البيئية للاستفادة من هذه الاساليب المنقولة لخلق واستحداث قاعدة تكنولوجية عملية في كل قطاع .

ان صعوبة تحقيق هذه الخطوات تأتي في الدرجة الاولى من تداخلها وتشابكها من ناحية ومن تلهف الدول النامية على التقدم السريع من ناحية أخرى ثم من عمليات التلوث التي تلجأ اليها الدول المتقدمة في نقل أساليب العلم والتكنولوجيا في بعض المجالات العلمية الاكثر تطوراً كالطاقة الشمسية وغيرها .

ان هذه الصورة التي نستعرضها أمامكم لا تعنى أنه ليس هناك الكثير من مجالات التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية مما قد تم ارتياده . ان ما تحقق من خلال جهود المنظمات الدولية يستدعي الاشادة به لكن ما ينتظرنا أيضاً كثير .

من هذا المنطلق تود دولة الامارات العربية المتحدة أن تضع أمام المؤتمر صورة من واقعها لخرى في ضوء ما أشرنا اليه من خطوات ما تم انجازه منها ليكون دافعا وحافزا وما ينتظرنا من مهام لتتضافر الجهود لانجازها .

الملامح الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع دولة الامارات العربية المتحدة:

أولا - الملامح الاقتصادية

ان القاعدة الاساسية للانتاج في دولة الامارات العربية المتحدة هي النفط كما توجد بعض صناعات متطورة تتضمن تكرير البترول وازالة طوحة البحر وصناعات الاسمنت ومنتجات مواد البناء وكذا بعض الصناعات الغذائية .

ولان النفط هو القاعدة الاساسية للانتاج فان اقتصاد الدولة ككل مرتبط بالعالم الخارجي سواء في التصدير (النفط) أو في اعتماده على الواردات لتلبية الاحتياجات المتعددة وبالتالي فان التغييرات في الاسعار العالمية والتضخم العالمي تتعكس آثارهما المباشرة على الاوضاع الداخلية وعلى سبيل المثال بلغت خسارة دولة الامارات العربية المتحدة نتيجة لانخفاض قيمة الدولار من ناحية وللتضخم العالمي من ناحية أخرى ما يزيد على ٢٥٪ من دخلها الحقيقي .

أما من زاوية استخدام العلم والتكنولوجيا فان المصانع التي تملكها الدولة وشركات النفط التي تقوم بادارتها وتشغيلها لم تتحرر بعد من الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة وظل الاعتماد عليها في جميع الاتجاهات سواء في صورة الاجهزة او العمليات او قطع الغيار او الدراسات التكنولوجية المتقدمة كل هذه ظلت مستوردة من البلدان المتقدمة ونستطيع القول بان اعتماد بلدان المنطقة ككل على التكنولوجيا المستوردة يصل الى ١٠٠٪ ، فلا زالت

المنطقة مستوردة لطورود جاهزة باهظة الثمن من مرحلة التصميم الى مرحلة التركيب ثم التشغيل والصيانة . ولعل الفوائد في اعداد وتدريب الكوادر المحلية من خلال تنفيذ المشروعات مازالت ضئيلة .

ولان دولة الامارات العربية المتحدة مازالت حديثة (أعلن مولد دولة الامارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ م) فما زالت عطيات التسقيق والتكامل والترابط في مجال النشاط الصناعي في مهدا خاصة في غياب وجود خطة صناعية قومية (١) وعدم وجود قانون ينظم الصناعة في الدولة (٢) مما أدى في بعض الاحيان الى تنفيذ مشروعات منافسة ومتكسرة .

أما في المجال الزراعي حيث تعد عوامل المناخ وموارد المياه والعمالة من التوسع فيه فقد قامت الدولة بتطوير التكنولوجيا للحد من أثر هذه العوامل فعمدت الى استعمال الري بالتنقيط في أكثر من نصف المساحة المزروعة مما وفر في موارد المياه وخفض من نسبة استخدام العمالة وساعد في نشر الميكنة الزراعية . كما قامت الدولة بتطوير استخدام الزراعة في البيوت المحمية بهدف القضاء على أثر عامل المناخ في الانتاج وإطالة الموسم الزراعي وخلال ذلك كله يجري تدريب الكوادر المحلية القادرة على استعمال التقنيات الحديثة ورفع أداء العامل البشري في التنمية الزراعية وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة في الدولة ٢٧٤١٢٣ د ونم .

وفي مجال الثروة السمكية التي تشير البحوث الى غزارتها وضخامة المتوقع من انتاجها فان دولة الامارات العربية تشارك الدول المجاورة في مسح شامل لأسماك السطح وأسماك القاع في الخليج لمعرفة الموجود بشكل فعلي ولوضع الخطط العلمية والمعطية لاستغلالها كما تقوم الدولة بعمل دراسات لعمل مركز للابحاث البحرية يقدم خدماته لسائر دول المنطقة .

وفي مجال الثروة الحيوانية يجري استغلال التكنولوجيا الحديثة وتطويعها لتنمية هذه الثروة وذلك باستخدام آلات انتاج العلف الأخضر في الظروف البيئية المناسبة والتي تستعمل ما لا يزيد عن ٢٪ من الاحتياجات المائية المحلية لنفس الانتاج .

(١) وافق مجلس الوزراء في ٢٢ / ١ / ١٩٧٩ على اقتراح وزارة التخطيط بالبد في اعداد خطة قومية للتنمية .

(٢) انتهت وزارة التخطيط والمالية والصناعة من اعداد مشروع قانون تنظيم الصناعة وهو قيد الاصدار في مجلس الوزراء .

كذلك تهتم دولة الامارات العربية المتحدة بالنشاط التجاري وتسعى جاهدة للاستفادة من الاساليب العلمية الحديثة في هذا المجال (بلغت قيمة الصادرات غير النفطية في عام ١٩٧٧ ١٠٠٠.٢٠٠.٣٥٠ درهم في حين بلغت الواردات ١٠٠٠.٢٨٨.٣٨٨.٢٨٨ درهم) أما من حيث مدى تطور النشاط التجاري والتي تعمل وفق أحدث الاساليب وغير ذلك من النماذج ما يدل على اهتمام الدولة بتطوير هذا القطاع من النشاط الاقتصادي .

لهذا كله فان المعالم الاساسية التي تميز بعض الامارات عن بعضها الاخر تجعل امكانيات التكامل من الامور المقررة حسب أفضل تخصص يتفق مع الامكانيات المتاحة في كل منها . فبعضها تتوافر له المقومات ليصبح مركزا للتطور الصناعي وبعضها مركزا للتطور التجاري وبعضها مركزا للتطور الزراعي . . . الخ .

وكل هذه المجالات تمثل الوعاء الذي ينصب فيه تطورات الاساليب العلمية والتكنولوجية .

ورغم أننا أشرنا الى حداثة دولة الامارات العربية المتحدة الا انه ومنذ قيامها تم التركيز على القطاعات المدعمة للقاعدة الاقتصادية ان تطورت تطورا ملموسا فقد تضاعفت الطاقة الكهربائية ان بلغ الرقم القياسي لكمية الطاقة المولدة في عام ١٩٧٧ ٥٩٦٪ وطني أساساً عام ١٩٧٢ = ١٠٠٪ ، كما تم ربط الامارات السبع بشبكة كاملة من الطرق الرئيسية وكذا بشبكة كاملة للمواصلات السلكية واللاسلكية والبريدية وفق أحدث النظم وباستخدام أحدث الاساليب في بناء هذه الشبكات وزادت - امكانيات الخدمات في الموانئ والمطارات كما انتشرت الخدمات التعليمية والصحية وانتشر العمران والنمو الحضري في أغلب الامارات .

ثانياً - الملامح الاجتماعية

بالرغم من قلة عدد السكان في دولة الامارات العربية المتحدة فقد انتشروا ليفظوا كل جوانب النشاط البشري فاستوطن البعض في المناطق الساحلية والبعض الاخر في المناطق الزراعية وما زال البعض يعيشون في مناطق صحراوية وجبلية أما الطفرة التي حدثت في أعداد السكان في العقد بين الماضيين فمرجعها في الاساس اكتشاف النفط في بعض الامارات ثم قيام دولة الاتحاد مما جذب معه أعداداً وفيرة من الوافدين الذين قدموا للعمل . وانما كانت تقديرات ١٩٧٥ تشير الى أن مجموع السكان بلغ ٥٥٧٨٨٢ نسمة الا أن هذا الرقم ارتفع الى ٨٧٧٠٠٠ نسمة في أواخر عام ١٩٧٨ م .

وعلى العموم فان مجتمع دولة الامارات العربية المتحدة يتميز بقلة عدد السكان مما ينعكس أثره في عدم وجود الكوادر الفنية والمهنية المحلية الكافية لتنفيذ المشروعات ويستدعي بالتالي وضع اعتبار خاص لاستخدام الاساليب العلمية والتكنولوجية المتقدمة التي تعتمد على الميكنة وقلة الايدي المهنية والغنية المطلوبة لادارة الاجهزة التكنولوجية البالغة التعقيد .

كما أنه لا بد من الإشارة الى وجود بعض العادات والتقاليد التي تشكل عوائق اجتماعية رئيسية أمام تطوير وتنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كعدم الرغبة في الانخراط في العمل المهني . ولا تأل دولة الامارات العربية المتحدة جهدا في العمل على التغلب على الخصائص السلبية للتركيب السكاني ولعل أهم هذه الجهود تبرز في تجربة المستوطنات البشرية البدوية الجديدة والتي تتمثل في تحديد مواقع معينة لانشاء مجمعات سكنية تزود بكافة المرافق والخدمات وتشجيع أبناء القبائل البدوية لسكنى هذه المجمعات وذلك بتخليصهم هذه المساكن بالمجان .

ولقد قامت هذه التجارب على أساس الاختيار الحر للمواطن وذلك بالنظر الى العادات البدوية المعروفة التي لا تتقبل بسهولة أى تغييرات جوهرية مفاجئة ولعل من الفوائد التي تنتج من مثل هذه التجارب الى جانب التوطين والاستقرار هو تعويد هذا القطر من السكان على التعايش والاستخدام للادوات والاجهزة وبصفة عامة أساليب الحياة الحديثة مما يمهّد الطريق أمام انتقاء واعداد الكوادر المحلية والفنية والمهنية وفق احتياجات التطور والنمو ويتم هذا الاسلوب بدرجة تتفق والمستوى الثقافي الذي تعيش فيه هذه الفئة من السكان وبالدرجة التي تضمن تقبلهم لهذا الانتقال .

أهم الانجازات في مجال استخدام أساليب العلم والتكنولوجيا :

لقد قامت كثير من الجهود في شتى المجالات ومن قبل الاجهزة المختلفة بدولة الامارات العربية المتحدة لضمان الاستفادة القصوى من استخدام أساليب العلم والتكنولوجيا ، وقد يكون من العسير حصر كافة الجهود في هذا المجال الا أنه يمكن الإشارة الى أهم هذه الجهود ومنها :

أ - في مجال اعداد الكوادر

تؤمن دولة الامارات العربية المتحدة بحتمية الربط بين السياسة التعليمية وبين السياسة العلمية والتكنولوجية لبناء الكوادر المحلية التي تستطيع أن تحقق نمو ذاتيا وأصيلا . ولذا كان قرار انشاء جامعة الامارات والتي خصصت لها الاعتمادات المالية اللازمة وتجنيد الكفاءات العلمية العالية المستوى لاعداد هذه الكوادر ، وتطلع الجامعة الى فتح كلية للهندسة والطب والزراعة لتكون بذلك مؤهلة لسد احتياجات الدولة من الكوادر المتخصصة في مجال الانماء الاقتصادي ومن جهة أخرى تهتم الدولة بالتعليم الفني (التجاري والصناعي والزراعي) . وعموما فان التعليم كأحد روافد اعداد الكوادر يلقى اهتماما متزايدا على كل المستويات ولكل المراحل .

ومن جهة أخرى قامت الاجهزة والوزارات الاخرى بانشاء المعاهد ومراكز التدريب للمساهمة في تحقيق هدف اعداد الكوادر المهنية المحلية ونذكر منها على سبيل المثال :

- ١- مركز بحوث البناء (تحت الانشاء) .
 - ٢- مراكز شركتي أدما ، د . بي . سي . للتدريب الفني .
 - ٣- مراكز التدريب المهني في عدة مجالات .
 - ٤- المختبر الكيماوي لفحص المواد الغذائية المستوردة والرقابة على الانتاج .
 - ٥- مركز تدريب الموظفين والمزارعين .
 - ٦- المختبر المركزي لتدريب العناصر البشرية على التحليلات المخبرية .
 - ٧- مركز أبحاث الاراضي النقاخلة لتدريب الكوادر على الزراعة في البيوت المحمية .
 - ٨- ارسال مندوبين الى المشروع الاقليمي للانتاج الحيواني والصحة الحيوانية ومقره بغداد (العراق) . وكذا مبعوثين الى المشروع الاقليمي للتدريب على مبادئ الاسماك ومقره الكويت والمعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ببغداد (العراق) .
- كما تقوم الدولة بارسال المبعوثين في كافة المجالات التخصصية في الخارج وفق احتياجات المشروعات . وقد بلغ عدد المبعوثين في العام الدراسي ٧٧ / ٧٨ ٢٣٨٠ طالبا وطالبة . كذلك تتيح الدولة الفرص للقيادات المهنية والادارية للاحتكاك العربي والدولي لاكتساب الخبرات من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية خاصة العلمية منها .

ب - في مجال نقل التكنولوجيا

ان الخصائص المميزة لمجتمع دولة الامارات العربية المتحدة اقتصاديا وسكانيا دفعت المسؤولين في كافة المجالات والقطاعات الى بذل كل الجهود لتمهيد الطريق أمام كافة الاجهزة العربية والدولية للقيام بدورها في مجال الاستكشاف والابحاث والمشروعات من خلال الاتفاقيات المختلفة والتي منها :

- ١- دراسة امكانيات استحداث مراكز للحاسب الالكتروني (الكمبيوتر) .
- ٢- الاتجاه الى انشاء معهد للابحاث العلمية والتكنولوجية .
- ٣- الاتفاقيات والبروتوكولات مع الدول النامية والمتقدمة في المجالات المختلفة لتبادل الخبرات في مجال استخدام العلم والتكنولوجيا .
- ٤- بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية اقيم مشروع أبحاث المياه والتربة للتنمية الزراعية الذي يعمل على اجراء التجارب على التقنيات الحديثة وأفضل الوسائل لتطبيقها كوسائل الري وطرقه والمبيدات والاسمدة وأنواع الخضروات والفواكه الصالحة للمنطقة بالإضافة الى التجارب على اطالة الموسم الزراعي باستعمال البيوت البلاستيكية والبيوت المحمية . ويتم تدريب الكوادر المحلية على هذه الامور أثناء العمل .

٥ - بالتعاون مع حكومات ومؤسسات من الدول المتقدمة تجرى أبحاث على تقنيات حديثة لتحسين استعمال المياه والتغلب على المشاكل البيئية في ظروف دولة الامارات العربية المتحدة كالانتاج في البيوت المحمية .

٦ - القيام بالدراسات لتحلية المياه سواء من مياه البحر أو المياه المتلحة الجوفية (السليبية) وذلك بعدة طرق أهمها بالضغط الازموسى العكسي واستعمال أنواع جديدة من الطاقة .

٧ - لما كانت الثروة السمكية تمثل أحد المجالات المتوقعة للاسهام في تحقيق أهداف تنويع مصادر الدخل لدولة الامارات العربية المتحدة فقد تم اجراء مسح اقليمي للثروة السمكية سبق الاشارة اليه .

٨ - تمثل برامج الاسكان ومشروعاته أهمية خاصة في تمهيد الطريق لتحقيق أهداف التنمية حيث تحقق مشروعات الاسكان الاستثمارى أهمية بالغة في الاستقرار للقوى العاملة الوافدة المتزايدة باستمرار ولهذا كله تعمل وزارة الاشغال العامة والاسكان على توفير الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة لانجاز هذه المشروعات بالتعاون مع منظمات الامم المتحدة وتمثل بعض هذه الوسائل في النقاط التالية :

أ - دراسة استعمال مواد بناء حديثة تعتمد على مواد محلية منها اجراء تجارب على استخدام مادة الكبريت في صناعة الطابوق والبلاط وهي أول تجربة من نوعها في المنطقة .

ب - تأسيس مجلس الاسكان القومي الذي يتدرب فيه المواطنون مع خبراء الامم المتحدة في هذا المجال .

ج - البدء بالبحوث المتعلقة بمواد البناء المستعملة حالياً والتقنية في طرق الانشاء ويعمل المواطنون جنباً الى جنب مع خبراء الامم المتحدة في هذه المشاريع .

د - البدء بتجربة استخدام المباني الجاهزة في البناء .

هـ - تأسيس هيئة للتخطيط العمراني على مستوى المدن والاقليم بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة .

٩ - ادراكاً من دولة الامارات العربية المتحدة بأهمية عطيات المواصلات والاتصالات خدمة لوسائل الانتاج من ناحية ولافراد المجتمع من ناحية أخرى فقد اقيمت شبكة من الطرق والجسور لربط الامارات بعضها ببعض وكذا تدعيم الخدمات بالمطار والموانىء وانشاء شركة الامارات للاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكة للتوجيه والارسال الى جانب الكثير من الوسائل الحديثة الاخرى في مجال الاتصال .

عوائق استخدام أساليب العلم والتكنولوجيا :

ان الانجازات التي سبق الاشارة الي بعضها في مجال استخدام العلم والتكنولوجيا لا تتفي حقيقة أن هناك الكثير من العوائق التي تحول دون الاستخدام الامثل لهذه الاساليب ولعل التشخيص العلمي لهذه العوائق يمثل الخطوة الاولى في القدرة على مواجهتها والتغلب عليها .

ان بعضا من هذه العوائق قد يكون مشابها أو متطابقا مع نظير لها في الدول المشاركة في هذا المؤتمر مما يدعو معه الى تبادل الرأي والمشورة في سبيل ازالتها . وانما كان البعض من هذه العوائق يكمن في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد فان البعض الآخر قد فرض على هذه الدول من الاتجاهات الدولية والظروف العالمية .

العوائق الداخلية :

أ- الكوادر الفنية والمهنية

١- لقد بدى* في استغلال الموارد المادية قبل توافر القوى العاملة المحلية سواء من ناحية العدد أو التخصصات الامر الذي أدى الى الاعتماد على الخبرات العالمية من جهة وعلى القوة الوافدة من جهة أخرى . ويمثل ذلك عقبة ليس في مجال استخدام أساليب العلم والتكنولوجيا فحسب ولكن في مجال ترسيخ هذه الاساليب في بنية المجتمع وتطويرها من ثم تحقيق هدف استعدادات تكنولوجيا محلية .

٢- تمثل قلة السكان التي يتميز بها مجتمع دولة الامارات العربية المتحدة بصورة عامة صعوبة في الحصول على الكوادر العملية الفنية والمهنية العالية المستوى والتي تحتاج اليها المشروعات التي تستخدم فيها المعدات والادوات التقنية المعقدة .

٣- تؤمن دولة الامارات العربية المتحدة بأن الدعامة الاساسية في ارساء قواعد المجتمع المتقدم والمتطور تكمن بالدرجة الاولى في تصدر القوى العاملة الوطنية لقيادة العمل في كافة القطاعات غير أنه في غياب الاعداد الكافية من الكوادر الادارية يتم في بعض الاحيان ملء هذه الشواغر في المراكز الادارية والقيادية في الكوادر الفنية والمهنية التي تشارك في التنفيذ الفعلي للمشروعات .

ب- القوانين والتشريعات

لقد كانت المهام الملقة على دولة الامارات العربية المتحدة منذ قيامها ضخمة ومتشعبة . ونستطيع القول بأنه قد تم انجاز الكثير بالقياس الى السنوات المعدودة من عمر هذه الدولة الحديثة . الا أنه في مجال التطوير والتنمية ولمواجهة التغيرات السريعة والمتلاحقة فان

المسؤولين في دولة الامارات العربية المتحدة يدركون الالهية البالغة للتغلب على العوائق في مجال القوانين والتشريعات سواء في مجال تنظيم الاوضاع الداخلية أو مجال التنسيق مع الدول المجاورة حتى يمكن استخدام التقنية العالية التي تتماشى مع طموحات الدولة في التنمية الاقتصادية .

ج - بعض الاعتبارات الاقتصادية الاخرى

١- ضيق حجم السوق المحلي خاصة اذا كان الهدف هو استخدام الاساليب العلمية والتكنولوجية في مجال الانتاج والتي تتميز بضغطه هذا الانتاج مع قلة التكاليف .

٢- احتياج الزراعة الى الكثافة الرأسمالية للتغلب على معوقات تنمية هذا القطاع ولا سيما في مجال ندرة المياه والظروف المناخية غير المناسبة وقصور العامل البشري .

٣- الاعتماد على العالم الخارجي في مجال التصدير (النفط) والاستيراد (الاحتياجات المختلفة) مما تخضع خطط التنمية لتقلبات الاسعار في الاسواق العالمية من ناحية والآثار التي تنعكس على المجتمع في الداخل من ناحية اخرى .

خلاصة تجربة دولة الامارات العربية المتحدة :

لكل ما تقدم فان دولة الامارات العربية المتحدة تجد أمامها الكثير من الخطوات التي عليها اتخاذها والاهداف التكتيكية والاستراتيجية التي ينبغي تحقيقها وسولا الى مجتمع متقدم ينعم فيه المواطن بكل ما أنتجته جهود الانسان في مجال العلم وأساليب التكنولوجيا .

اننا في دولة الامارات العربية المتحدة ندرك أن علينا :

١- تنويع مصادر الدخل وذلك باعتبار أن صناعة البترول هي صناعة انتقالية لتشغيل العمالة الاقتصادية في البلاد وأن الدور الاول لعائدات النفط يتمثل في تكوين الهيكل الاساسي للدولة وقيلام أكبر قدر ممكن من المشروعات الصناعية التي تعتمد على البترول والغاز الى جانب الصناعات المتوسطة لحل مشكلة الاستهلاك المحلي ومن المؤشرات الايجابية في هذا المجال أن معدلات الزيادة في العرف على السلع الوسيطة والاستثمارية تفوق معدلات الزيادة في السلع الاستهلاكية مما يؤكد ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة .

٢- تعزيز استراتيجية التنمية بالربط بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخطيط التعليم والتدريب في كل مستوياته وأنواعه لخدمة التنمية الاقتصادية الشاملة .

٣- تجاوز مرحلة التخطيط المحلي الى مرحلة التخطيط على المستوى الخليجي والعربي وتأسيس المشروعات التي تستفيد من مزايا الانتاج الكبير سواء من ناحية التشغيل أو من ناحية ايجاد السوق المناسب .

٤- تعزيز دور القطاع الخاص في انجاح مجهودات التنمية وذلك بدعم المبادرات الفردية وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص مادياً وأدبياً وامدادها بكافة المعلومات التي تقوى من قدرتها التفاوضية مع الدول والشركات في الخارج .

٥- أن نضع في اعتبارنا اختيار المشروعات ذات العمالة المنخفضة والتقنية العالية للتغلب على قلة السكان .

٦- التركيز على تدريب القوى العاملة المحلية في جميع المجالات التي تحتاجها متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الاخص في مجالات تخطيط وتنفيذ المشروعات .

٧- الارتفاع بكفاءة الاجهزة الادارية وادخال الاساليب العلمية والتكنولوجية المتقدمة بها .

٨- تنمية الزراعة وموارد المياه واستخدام كافة الوسائل العلمية والتكنولوجية لتحقيق الامتداد الافقي والرأسي وصولاً الى تنويع مصادر الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

٩- الاستغلال الافضل لشروات البحار باستخدام الاساليب والوسائل العلمية والتقنية الحديثة لتحقيق الاهداف السابق الاشارة اليها .

١٠- ايجاد التوسعات في البحوث والدراسات والارتفاع بكفاءة مؤسسات التنفيذ .

١١- استكمال قيام المؤسسات القومية التخطيطية والعلمية واحداث التشريعات والقوانين اللازمة لتحقيق كل الاهداف السابقة .

توصيات للمؤتمر

ان دولة الامارات العربية المتحدة قد عملت منذ قيامها على اقامة أوثق الروابط مع المجتمع الدولي سواء في مجال التعاون المتبادل أو بمد يد العون للدول الشقيقة والسديقة ولا أدل على ذلك من أن المساعدات والمنح والقروض التي خصصتها دولة الامارات العربية المتحدة تزيد على ٢٥٪ من دخلها السنوي . ان مقارنة بسيطة بين هذه النسبة المرتفعة وبين النسبة التي لا تزيد على ٠.٧٪ التي تخصصها الدول المتقدمة توضح أنه اذا كانت دولة الامارات العربية المتحدة قد عانت في الماضي من الحرمان فهي مصممة اليوم على وضع جميع امكانياتها في خدمة شعبها آخذة بالاعتبار ضرورة الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي بأسره وعلى الاخص تجاه العالم الثالث .

من هذا المنطلق فان دولة الامارات العربية المتحدة توصي لدى مؤتمر المؤتمر بالتالي :

١- بحث الدول المتقدمة على زيادة حصتها في برامج المعونات الاقتصادية على أن

تكون نسبة محددة من هذه المعونات متمثلة في شكل معدات وأدوات وخبرات علمية وتكنولوجية وتدريب للكوادر المحلية . ان كثيراً من الاموال المخصصة للمعونات الاقتصادية

من جانب الدول الصادرة للنفط ومن بينها دولة الامارات العربية المتحدة كان من الممكن أن تحقق نجاحا أكبر في مجال التنمية لو اقترنت ذلك بحصول الدول النامية على الاساليب العلمية والتكنولوجية وفق قواعد عادلة تتساوى في قيمتها مع المساهمات المادية .

٢- أن تقوم الدول المتقدمة بتخصيص جزء من نفقات البحوث لمعالجة مشكلات الدول النامية ووضع الحلول لها .

٣- أن تقوم الدول المتقدمة بتطوير بعض مناهج أقسام من جامعاتها لتتواءم مع احتياجات الدول النامية عند اعداد كوادرها المحلية . ان أن أحد عوامل وجود ظاهرة هجرة العقول من الدول النامية الى الدول المتقدمة يعود الى وجود الاشباعات العلمية لهذه العقول في الدول المتقدمة بالنظر الى ما حصلت عليه من علم وخبرة عن هذا الجزء من العالم .

٤- اقرار ميثاق قواعد السلوك في التعامل بين الدول النامية والدول المتقدمة والذي أوصى به مؤتمر التجارة والتنمية . ان كثيرا من عمليات التصدير المعدات العلمية والتكنولوجية تتم في الوقت الحاضر وفق مفهوم التصدير التجاري دون مراعاة حقيقية لقدرة الدولة النامية واستعدادها للاستفادة من هذه المعدات .

٥- دراسة وتقييم أداء مؤسسات الامم المتحدة ومتابعة ما صدر منها من توصيات وتقسي أسباب عدم تنفيذ البعض منها لطرحه على الدول الاعضاء للتغلب على هذه الاسباب .

٦- النظر في انشاء جهاز عالمي من خلال ما هو قائم فعلا من مؤسسات الامم المتحدة وتكون مهمة هذا الجهاز جمع وتحليل المعلومات عن أساليب العلم والتكنولوجيا للتعرف على البدائل الاكثر مناسبة ولتقوية القوة التفاوضية للدول النامية من ناحية أخرى على أن تلتزم الدول الاعضاء بهذا الجهاز بميثاق قواعد السلوك المنشود اقراره .

٧- العمل على التنسيق بين الدول المتجاورة والمتشابهة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في مجالات التصنيع والتسويق وغيره من مجالات الاستثمار وصولا الى تحقيق التطور المتوازن .

٨- حصر ودراسة المراكز الموجودة حاليا في الدول الخليجية بصورة خاصة بغية دعمها والاستفادة منها بشكل أكثر فعالية .

٩- العمل على توحيد مواقف الدول النامية في طلبها على المعدات العلمية والتكنولوجية للحد من الاعتكار والمضاربات التجارية ولتقوية قوة هذه الدول التفاوضية في الحصول على هذه المعدات .

١- ايجاد صيغة من الربط بين أسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية والسلع المصنعة التي تستورد ها تلك الدول بما يحد من الارتفاع العالمي للأسعار من ناحية ويزيد من قدرة الدول النامية على استجلاب أساليب العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من ناحية أخرى .

نظرة الى المستقبل :

ان دولة الامارات العربية المتحدة تتطلع الى تكثيف الجهود وحشد كافة الطاقات لتطوير مجتمعا من ناحية والمساهمة في نفس الوقت في معاونة الدول الاخرى لتحقيق نفس الاهداف كما تتطلع دولة الامارات العربية المتحدة الى تعاون أوثق مع الدول التي سبقتها في مجالات استخدام أساليب العلم والتكنولوجيا من أجل أن يعم الخير والرفاهية على جميع شعوب الارض .

ان أمن وسلام هذا العالم مرتبطان بمدى ما تحققه هذه الجهود في اقامة عالم متوازن ينعم فيه الانسان بخيرات العلم ونتاج التكنولوجيا .

ان دولة الامارات العربية المتحدة ترجو مخلصا أن يكون مؤتمرنا هذا خطوة على الطريق لتحقيق هذه الاهداف السامية وهي تعمل دوما على تسخير كافة امكانياتها المتاحة من أجل خير شعبها وشعوب الارض جميعا مؤمنة بأنه ما استحق أن يولد من عاش لنفسه فقط .

والله ولي التوفيق .

1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	المؤشرات الاقتصادية
1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	المتوسط العام لامنتاجية المملد رهم
10209	10799	11291	11611	12292	13001	14033	دولار
10209	10799	11291	11611	12292	13001	14033	متوسط انتاجية المملد في قطاع البترول
1371111	1470601	152761	156571	160871	165781	170691	د رهم
1371111	1470601	152761	156571	160871	165781	170691	دولار
14033383	1470601	152761	156571	160871	165781	170691	متوسط انتاجية المملد في القطاعات الأخرى
14033383	1470601	152761	156571	160871	165781	170691	د رهم
14033383	1470601	152761	156571	160871	165781	170691	دولار
14033383	1470601	152761	156571	160871	165781	170691	المتوسط العام للاجور
14033383	1470601	152761	156571	160871	165781	170691	المتوسط العام لامنتاجية الأجر (مثل)
14033383	1470601	152761	156571	160871	165781	170691	معدل سعر التحويل لك ولار الأجنبي
14033383	1470601	152761	156571	160871	165781	170691	د رهم

جدول رقم (٢) (تابع)

قيمة الانتاج بالاسعار الجارية للسنوات من (عام ١٩٧٢ حتى ١٩٧٧)

(القيمة بالمليون درهم)

السنوات	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
القطاعات						
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	١٣٨٨٠٠	١٨٦٨٠٠	٢٥٠٨٠٠	٣٣٩٨٠٠	٤٤٥٨٠٠	٥٧٧٨٠٠
الصناعات الاستخراجية	٤٥٥٥٨٠٠	٨٧٤٦٨٣	٢٧٨٥٨٨٢	٢٦٦٥٦٨٣	٣٢٩٥٢٨٠	٣٦٢٦٥٨٠
الصناعات التحويلية	٤٢٨٥٠٠	٥٤٣٨٠٠	٧٢٨٨٠٠	٩١٨٠٠	١٤٥٥٨٠٠	٢١٤٨٠٠
الكهرباء والماء	١٠٨٨٠٠	١٨٦٨٣	٢٧٤٨٥٠	٤٤٩٨٤	٦٧٣٨٥	١٢٠٩٨٨
التشييد	٧٥٦٨٠٠	١٠١٨٨٧	١٨٧٥٨٤	٤٥١٨٥٠	٦٩٢٧٨٢	٩٥٠٦٦٦
تجارة العملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٦٨١٨٣	٣٤٩٨٤	٢٤٠٦٦٦	٣٢١٠٨٩	٤١٨١٨٥	٥٤٩٧٨٠
النقل والتخزين والمواصلات	٦٨٦٨٠٠	٩٠٤٨٧	١٤٧٢٨٠	١٨٠٠٨٣	٢٦١٠٨٠	٣٧٠٧٨٩
التعويل والتأمين والمعاشرات	٣٣٣٨٧	٥٧٣٨٢	٨٢٠٨٢	١٣٦٧٨٦	٢٢٢٨٨٣	٢٨٦٢٨٠
الخدمات الحكومية	٨٥٩٨٢	١٢٨٤٨٨	٢٦٧١٨٩	٣٥٨١٨٠	٤٨٣٦٨٣	٥٨١٢٨٤
الخدمات الأخرى	٣٦٨٥	٥٠٨٩	١٠٥٨٧	٣٥١٨٤	٢٤٠٨٢	٢٨٨٨٣
القيمة الاجمالية للانتاج	٨٥٧٨٨٧	١٤٥٣٢٣	٥٦١٤٢٨٥	٤٢٩٨٠٨٩	٥٦٥٤٩٨٠	٦٧٨٦٦٨٠

النتائج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للسنوات (١٩٧٢ - ١٩٧٧)

(القيمة بالدينون رهم)

السنوات	القطاع	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية		١١٦٠	١٥٥٠	٢٠٨٠	٣٧٩٠	٣٦٧٠	٤٧٦٠
الصناعات الاستخراجية		٤٠٩٩٠	٧٨٧٠٤	٢٥٠٦٩٧	٢٣٩٨٤٧	٢٩٦٤٨٣	٣٢٦٢٨٤
الصناعات التحويلية		١٧٦٠	٢٢٥٠	٣٠١٠٠	٣٦٩٠	٥٩٣٠	٨٨٦٠
الكهرباء والماء		٨٣٩	١٤٠٥	١٥٨٣	٢٣٨٣	٣٤٤٨	٥٥٠٨
التشييد		٤٠٨٠	٥٥٠٠	١٠١٢٥	٢٤٣٨١	٣٧٤٠٥	٥١٣٣٥
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق		٤٨٩٨	٧٣٩٧	١٧٠٤٨	٢٢٦٠٤	٢٩٥٢٥	٣٨٨٤٣
النقل والتخزين والمواصلات		٤٧٥٥	٦٢٥٧	٩١٩٣	١٢٤٣٧	١٨١٩٨	٢٥٥٩٣
التمويل والتأمين والمقارنات		٣٨٣٣	٤٩٤٦	٧٠٠٣	١١٦١٤	١٩٠٠٩	٢٤٤١٨
الخدمات الحكومية		٣٨٨٥	٥٦٥٠	٩٩١٤	١٣٨٤٨	٢٣٢٤٦	٣٠٨١٣
الخدمات الأخرى		٢٩٣	٤٠٧	٨٤٦	١٢١١	١٩٢٣	٢٣٠٦
النتائج المحلي الاجمالي (بشمئ تكلفة عوامل الإنتاج)		٦٤٤٩٣	١١٣٠٦	١٤٣٩٧	٢٣٤٨٠٣	٤٣٨٨٣٦	٥١٨٧٢٣
مضافا اليه الضرائب غير المباشرة (+)		٤٣٥	٥٥١	١٠٠٨	١٤٠٠	٢٠٤٨	٢٧٢٨
مطروحا منه الاعانات (-)		٤٢٦	٦٦٦	١٢٧٨	٢٧١٠	٤٥١٠	٦٨٤٣٦
النتائج المحلي الاجمالي (بشعر السوق)		٦٤٥٠٣	١١٣٩٢١	١٤٣٧٧	٢٣٣٤٩٤	٤٣٦٣٧٤	٥١٤٦٠٣

- ١٩ -
جدول رقم (٥)
اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت موزعا حسب القطاعات
وتحت المنشآت الحكومية والاعمال

القط	١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		مكثور	القط
	أعمال	جملة	أعمال	حكومي	أعمال	حكومي		
١ - الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	٤٠	١٣٣	٥٠	١٩٧	٣٠	١٩٧	٣٣	١ - الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
٢ - الصناعات الاستخراجية	٤٧٢٣	٤٧٢٦	١٢٢٢	١٢٦٠	٣٩٢٢	٣٩٢٢	٣	٢ - الصناعات الاستخراجية
٣ - الصناعات التحويلية	٢٢٢٠	٢٤١٣	٣٧٧٤	٢٤٨	٣٢٢٢	٢٤٨	١٨٣	٣ - الصناعات التحويلية
٤ - الكهرباء والغاز	١٩	٥٠	١٦٠	١٢٦٠	١٢٦٠	١٢٦٠	٣٤	٤ - الكهرباء والغاز
٥ - التشييد والبناء	٧٣٩	٧٣٩	١١٣٧	-	١١٣٧	-	-	٥ - التشييد والبناء
٦ - النقل والتخزين والمواصلات	٧٨٢٣	٧٨٢٦	١٢٤٢	١٧٤٤	١٢٤٢	١٧٤٤	١٠٩٣	٦ - النقل والتخزين والمواصلات
٧ - التجارة والمطعم والفنادق	٣٥٠	٣٥٠	٩٢٠	-	٩٢٠	-	-	٧ - التجارة والمطعم والفنادق
٨ - التمويل والتأمينات والمعاقرات	٢٣٤١	٤٥٥٢	٢٢٨٩	٢١٢٧	٢٢٨٩	٢١٢٧	٢٢١١	٨ - التمويل والتأمينات والمعاقرات
٩ - خدمات الاعمال	٥٨٠	٢٦٢٢	٨٣٢	٨٣٢	٨٣٢	٨٣٢	١٨٢	٩ - خدمات الاعمال
٩ - خدمات المجتمع العامة والخدمية والخدمات الاجتماعية والشخصية	٣٢٨١	٨٢٨٦	٣٠١٦	٢٠١١	٣٠١٦	٢٠١١	٥٠٠	٩ - خدمات المجتمع العامة والخدمية والخدمات الاجتماعية والشخصية
٩ - مجموع قطاعات الخدمات	٣٠٤	٦٠٩٨	٣٠٤	٧٧٤٥	٣٠٤	٧٧٤٥	٦٠٩٨	٩ - مجموع قطاعات الخدمات
٩ - جملة	-	٢٥	-	٢٥	-	٢٥	٢٥	٩ - جملة
٩ - القروض	-	٢٥	-	٢٥	-	٢٥	٢٥	٩ - القروض
٩ - اجمالي	٣٠٤	٦١٢٢	٣٠٤	٧٧٧٠	٣٠٤	٧٧٧٠	٦١٢٢	٩ - اجمالي

(بالدينار وروم)

٢٠١٩٧٧		٢٠١٩٧٦		٢٠١٩٧٥		التفصيل
جملة	أعمال	جملة	أعمال	جملة	أعمال	
١٢٠٠٨	٤٧٠٠	٨٧٢٨	١٠٤٠٠	٣٨٠٠	٦٦١١	١ - الزراعة والثروة الحيوانية والسدنة ٢٣٣٣
٨٥٠٠٠	١٥٠٠٢٥	٨٧٥	٨٢٠٢٦	٧٩٤٢٦	٧٨٦٢٢	٢ - الصناعات الاستخراجية
٢٤٠٠٠٠	١٥٠٠٢٥	٨٩٧٥	١٤٢٢٤٩	٢٣٥٦٤٤	٢٠١٩٥٦	٣ - الصناعات التحويلية
٢٣٠٠٠٥	٢٧٠٢٦	٢٠٢٥٩	٢٢٦٥٧٢	٢٠٢٦٥	١٠٠٠٠	٤ - الكهرباء والماء
٣٣٠٠٦	٣٣٠٠٠	٠٠٦	٢٠٠٠٠	٢١٩٠٠	٢٦٨٨٨	٥ - التشييد والبناء
٦٠١١١٩	٢٩٩١١٦	٣٠٢٠٣	٥٥٢٧٤	٢٦٧٤٢٣	٤٦٣٧٠	٦ - مجموع القطاعات المعدنية
٢٥٣٠١	٢١٣٠٠	٤٢١١	٢١٥٠٠	١١٣٠٤	١١١٠٠	٧ - التجارة والمطاعم والمقاهي
٥٤٩٢٠	١٥١٨٧	٣٩٧٣٣	٣٥٢٣٤	٢٠٦٣٥	٨٠٥٠١	٨ - النقل والتخزين والمواصلات
٢٢٦٥٩	١٧٤٧٨	٥١٨١	١٧٨٧٣	٢٣٤٠٠	٩٢٢٧	٩ - الخدمات الاجتماعية والمعلومات
٢٠٨٠٥	٨٠٠	٢٠٧٧٥	١٤٢٠١	١١٢٨٦	٧٠٠	١٠ - خدمات المجتمع العامة
١٠٠٩٨٥	٣٤٨٧٥	٦٦١١٠	٦٩٩٥٩	٣٩٩٨٧	١٦٧٧٤	١١ - خدمات الاجتماعية والمعلومات
١٦١١٠٤	٦٤٧٥١	٩٦٣١٣	١٢٥٣٣٣	٥٨٥٠٣	٤٨٧٤٠	١٢ - خدمات القطاع العام
٢٥٠	-	٢٥٠	٣٥٥	-	٢٠٤	١٣ - جمل
١٦١٣٥٤	٦٤٧٥١	٩٦٦٠٣	١٥٥٨٨	٥٨٥٠٣	٤٠١١٦	١٤ - القروض
						١٥ - الاجمالي